

واقع المعالم الثقافية التاريخية في الجزائر بين استراتيجية المحافظة وآليات الجذب السياحي

The reality of historical cultural monuments in Algeria between the preservation strategy and the mechanisms of tourist attraction

منير قندوز¹، نادية طيايب²

Mounir guendouz¹, nadia tiaiba²

¹ جامعة محمد بوضياف المسيلة، mounir.guendouz@univ-msila.dz

² جامعة محمد بوضياف المسيلة، nadiatiaiba@univ-msila.dz

تاريخ النشر: 2025/01/01

تاريخ القبول: 2024/12/20

تاريخ الاستلام: 2024/11/18

ملخص:

تعد المعالم الثقافية التاريخية ثروة حضارية فهي امتداد لما شيدته حضارات إنسانية مترامية في القدم وخلال حقب تاريخية مختلفة، ذات تجارب إنسانية ثرية ومتنوعة، فهي تمثل هوية الشعوب والأمم، ومن هذا المفهوم كان لابد من التمسك بأصالتها وعراقتها والمحافظة عليها، فالمعالم الحضارية خصوصا والتراثية بوجه عام هي المرآة العاكسة لأية حضارة، وعلاقة الإنسان بالتراث علاقة عضوية تمثل هويته وجذوره الثقافية، وترتبط في وعيه بأبعاد حضارية، وتاريخية، ومعمارية، ودينية واجتماعية، وسياسية، وفنية على حد سواء، ويعد قطاع السياحة من القطاعات الهامة في اقتصاد الدول باعتباره موردا اقتصاديا هاما ومصدرا من مصادر الدخل القومي المدر للعملة الصعبة، حيث أظهرت الدراسات أن سياح التراث يبقون لفترة أطول وينفقون أكثر مقارنة مع الصنوف الأخرى من السياح، بالإضافة إلى أن تكاليف السفر في السياحة التراثية أقل وبالتالي تتيح فرصة لعدد اكبر من الناس للقيام بها، وستحاول هذه الورقة البحثية التطرق إلى جملة النقاط التالية:

- واقع المعالم الثقافية التاريخية في الجزائر.
- التكفل الرسمي والأهلي بالمعالم الثقافية في الجزائر
- الاستراتيجية الواجب إتباعها للمحافظة على المعالم الثقافية التاريخية في الجزائر.
- كلمات مفتاحية: المعالم الثقافية، التراث، السياحة، السياحة الثقافية، الجذب السياحي.

Abstract:

Historical cultural monuments are a cultural wealth, as they are an extension of what was built by vast human civilizations in ancient times and during different historical eras, With rich and diverse human experiences, it represents the identity of peoples and nations, From this concept, it was necessary to adhere to its originality and heritage and preserve it, as cultural monuments in particular and heritage in general are the reflecting mirror of any civilization, Man's relationship with heritage is an organic relationship that represents his identity and cultural roots, and is linked in his awareness to cultural, historical, architectural, religious, social, political, and artistic dimensions alike, The tourism sector is one of the important sectors in the countries' economy as it is an important economic resource and a source of national income that generates hard currency, Studies have shown that heritage tourists stay longer and spend more compared to other types of tourists, in addition to the fact that travel costs in heritage tourism are lower and thus provide an opportunity for a larger number of people to do it, This research paper will attempt to address the following points:

- The reality of historical cultural monuments in Algeria.
- Official and civil sponsorship of cultural monuments in Algeria
- The strategy that must be followed to preserve historical cultural monuments in Algeria

Keywords: cultural landmarks, Heritage, tourism, cultural tourism, tourist attractions..

المؤلف المرسل: الأستاذ الدكتور: منير قندوز

1. مقدمة:

تعد المعالم الثقافية والتاريخية شاهدا حيا على عراقة الشعوب، وبصمة حضارية تؤرخ لما شهده أي شعب من الشعوب من تطور وما عرفته من تنوع ثقافي وحضاري، والتراث عموما هو التاريخ المادي والمعنوي والمرآة العاكسة لأي حضارة، وعلاقة الإنسان بالتراث علاقة عضوية تمثل هويته وجذوره الثقافية، يظهر ذلك في سلوك أفرادهم وفي مجموعة النظم التي لها دلالاتها الصادرة عن حياه الأفراد، كما أنه صورة مصغرة لنماذج حياتهم وما كان عليه السابقون الذين استوطنوا الديار وخلفوا إرثا حضريا يأبى الاضمحلال والنسيان، ومنطقه بوسعادة من مناطق الوطن الزاخرة بتراثها الضارب بشخصه وشواهد في القدم، حيث حافظت على إرثها الثقافي والحضاري المادي واللامادي من صنوف المعالم الثقافية الأثرية والشواهد التاريخية التي تكتنزها المنطقة.

وقطاع السياحة من القطاعات البارزة في اقتصاد الدول باعتباره موردا اقتصاديا هاما ومصدرا من مصادر الدخل القومي المدبر للعملة الصعبة، وأيضا لما له من أهمية في تحقيق التنمية

المتكاملة اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، كما ويعد الاهتمام بالمعالم التاريخية وصيانتها والحفاظ عليها وحماية التراث الثقافي عامة والترويج له من أهم عناصر الجذب السياحي، ومكونا رئيسيا للتراث الحضاري العالمي الذي يؤكد على الهوية الحضارية والخصوصية الثقافية لمختلف الأمم والشعوب، والجزائر من الدول التي حباها الله بمعالم سياحية متفردة، وبمقومات حضارية وثقافية متميزة، فأينما تولى وجهك شطر منطقة من مناطق الوطن القارة تلمس تميزا وتفردا عن سواها من المناطق بمعالم سياحية ومواقع تاريخية تراثية، تجعل الجزائر في مصاف الدول ذات الجذب السياحي متى ما تحققت مقومات النهوض بهذا القطاع، ومنطقة بوسعادة إحدى هذه المناطق السياحية التي لها خصوصياتها الثقافية والتاريخية التي تميزها عن باقي مناطق الوطن لما تكتنزه من مواقع سياحية مسجلة على لائحة التصنيف الوطني ولما تتميز به من غنى وتنوع للموروث الثقافي، سواء كانت معالم سياحية بارزة أو فلكلور شعبي أو طريقة لباس أو مظاهر احتفال أو صناعات تقليدية وغيرها من المقومات الثقافية المميزة للمنطقة، وهي من أساسيات الجذب السياحي ورافدا رئيسيا للاستثمار السياحي يجب المحافظة عليها وتطويرها وإعداد الكوادر البشرية المتخصصة في القطاع السياحي للاستثمار فيها، هذا وقد كانت بوسعادة إلى وقت قريب أواخر الثمانينيات وجهة سياحية مفضلة يقصدها الزوار من مختلف مناطق العالم وتسجل بها أعداد كبيرة للسواح، ومن أجل إعادة بعث القطاع السياحي وتنميته يجب توظيف هذا الموروث الذي تزخر به المنطقة توظيفا عقلانيا للنهوض بالقطاع، ويسعى البحث لرصد واقع المعالم الثقافية التاريخية في الجزائر وتحديدًا بمنطقة بوسعادة بين استراتيجية المحافظة وآليات الجذب السياحي، إن المنهجية المتبعة في هذا البحث تعتمد أساسا على العمل الميداني والرجوع إلى المصادر والمراجع ذات العلاقة بإدارة المعالم الثقافية والأثرية بالمنطقة وآليات الحفاظ عليها وحمايتها، كما ينتهج البحث الوسائل العلمية في التحليل والتفسير التي تقود إلى تحقيق أهداف البحث.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في أن العديد من المواقع والمعالم الثقافية والأثرية في منطقة بوسعادة تتعرض للتدهور وتهدم نسبة كبيرة منها بفعل العوامل الطبيعية والبشرية، ونتيجة لانعدام الصيانة والترميم ما أفقدها العديد من سمات عناصرها المعمارية والجمالية وهو ما يستدعي التدخل العاجل بصورة تقنية وعلمية من أجل حمايتها والحفاظ على قيمتها التراثية وعلى طابعها ونمطها المعماري المميز والعمل على ترميمها وصيانتها.

أهمية البحث: تتمثل أهمية البحث في الآتي:

- الحفاظ على المعالم الثقافية والأثرية والطابع المعماري للمنطقة وحفظ هويتها وطرارها المعماري.

- المحافظة على النسيج المعماري للمواقع والمعالم الثقافية والأثرية ، فالحفاظ عليها يشكل ركيزة أساسية للعمل على تسجيلها في قائمة التراث الثقافي الوطني والعالمي لما تمتاز به من أصالة وخصائص عمرانية وتاريخية وثقافية مميزة.

- إدارة وحماية التراث العمراني تعني إبراز المعالم الثقافية والأثرية كمناطق تراثية والعمل على توظيفها باستخدام سياحة جديدة بعد صيانتها وترميمها وتأهيلها والحفاظ على أصالة نمطها المعماري المتفرد.

أهداف البحث: يسعى البحث إلى تحقيق العديد من الأهداف منها:

- وضع إطار عام موجه للمحافظة على المعالم الثقافية والأثرية والطابع المعماري لمنطقة بوسعادة.

- حصر المخاطر والمهددات البشرية والطبيعية التي تعمل على تدمير المعالم الثقافية والأثرية بمنطقة بوسعادة.

- العمل على إتباع سياسة محددة تعمل على حماية المعالم الأثرية في منطقة بوسعادة لأهميتها التاريخية والثقافية والجمالية كتراث وطني يجب المحافظة عليه.

2.تحديد المصطلحات:

- تعريف التراث المعماري: التراث المعماري هو كل ما شيده الإنسان من مدن وقرى وأحياء ومبان مع ما تتضمنه من فراغات ومنشآت لها قيمة عمرانية أو تاريخية أو علمية أو ثقافية أو وطنية، وإن امتد تاريخها إلى فترة متأخرة. وتشمل مباني التراث العمراني القصور والمباني التاريخية والقرى والأحياء التراثية، ومراكز المدن القديمة، ويدخل في ذلك القلاع والأبراج الدفاعية، والمساجد والمدارس والحمامات، وما في حكمها أو ما يشبهها من مبان كان تأسيسها مرتبطاً بأحداث تاريخية أو دينية أو اجتماعية أو اقتصادية أو أمنية أو سياسية أو ثقافية أو كان إنشاؤها يعكس نمطاً أو أنماطاً وطرزاً فنية في العمارة أو الفنون الزخرفية المتصلة بها، بحيث تكون ذات دلالة على مدرسة فنية أو حضارة تاريخية لها جغرافية معينة أو فترة زمنية محددة. (فضل الله، 2002، ص119)

وجاء تعريف التراث العمراني في المادة الأولى من مسودة ميثاق المحافظة على التراث العمراني في الدول العربية وتنميته بأنه: كل ما شيده الإنسان من مدن، وقرى، وأحياء، ومباني، وحدائق، ذات قيمة أثرية، أو معمارية، أو عمرانية، أو اقتصادية، أو تاريخية، أو علمية، أو ثقافية، أو وظيفية، وفي هذا السياق يعد التراث المعماري أحد أهم جوانب التراث الحضاري، الذي تعز وتفتخر به كل

أمة لما يبرزه من صور أصيله من حضارتها ولكونه ترجمة صادقة لكل ما وصلت إليه الشعوب من تقدم في مجالات الحياة المتنوعة. (الهمشري، 1996، ص 147)

3- العمارة التراثية: إن التراث المعماري يمثل تعبير صادق عن تاريخ وثقافة المجتمع، وهو الصلة المادية والمعنوية التي تربط المعاصرين بسلفهم، فهو تجسيم لقيم ثقافية وحضارية، ومرآة عاكسة لبنية اجتماعية واقتصادية محكمة عاشها الأجداد، ولا شك أن العمارة التراثية قد تعبر عن المستوى الذي تظهر عليه الثقافة، فعلى مستوى الثقافة المحلية تكون العمارة التراثية محلية، وعلى مستوى الثقافة القومية تكون العمارة التراثية قومية، ومن هذا المنطق فالعمارة التراثية تنتهي بالضرورة إلى نفس المستوى، حيث تمثل العمارة انعكاساً مادياً للثقافة، والشعوب التي تتطلع إلى إحياء تراث قديم بها قد يصعب عليها إحياء هذا التراث، إلا إذا كانت لا زالت محافظة على جزء كبير من مقومات الثقافة التي نشأ فيها هذا التراث، أو على الأقل أن تؤمن بأن هناك مقومات تساعد على نمو هذه الحضارة في هذه البيئة سواء المادية أو الثقافية، فالهدف هو الحصول على عمارة تلائم البيئة بمعناها الشامل سواء الطبيعية أو الثقافية، وتكون كذلك متمشية مع طرق الإنشاء المتطورة والمواد المناسبة للبيئة. (بسيوني، 1983، ص 85)

ويعد التراث ثروة حضارية وثقافية تراكمت عبر القرون، ذات تجارب إنسانية ثرية ومتنوعة، فهو يمثل هوية الشعوب والأمم. ومن هذا المفهوم كان لابد من التمسك بأصالته وعراقته والمحافظة عليه، فالتراث هو التاريخ المادي والمعنوي والمرآة الحقيقية لأية حضارة، وعلاقة الإنسان بالتراث علاقة عضوية تمثل هويته وجذوره الثقافية، وترتبط في وعيه بأبعاد حضارية وتاريخية ومعمارية ودينية واجتماعية وسياسية وفنية على حد سواء، يجسد التراث ثقافة الفرد والجماعة والمجتمع والأمة، فهو المعبر الصادق عن الانجازات الفكرية والثقافية والحضارية المحلية والأومية. ونجد أن التراث يصنف إلى مصادر مادية وأخرى معنوية.

أما المصادر المادية فتقسم إلى: مصادر مادية ثابتة كالأبنية والحدائق العامة، ومصادر مادية متحركة كالوثائق التاريخية والمعروضات في المتاحف، وأما المصادر المعنوية فتشمل القيم والعادات وأنماط الحياة بما في ذلك الخبرات المتعايشة كالاحتفالات والأحداث الثقافية والفنية.

ويمكن تصنيف التراث حسب طريقة الجذب والاستقطاب، فهناك التراث الطبيعي والذي يتمثل عادة في المناطق المحمية والحدائق الوطنية، وهناك تراث الثقافة الحية ويتمثل في الأزياء والطعام والعادات، ويوجد التراث العمراني كالمساجد والقلاع والقصور والقرى والمساكن القديمة، فمعالم التراث العمراني التاريخية تمثل شاهدا حيا على أصالة العمران وعراقته وارتباطه الوثيق بالبيئة المحلية والعادات والتقاليد المتوارثة؛ فهو يشكل عنصرا مهما من عناصر الهوية الثقافية

والمعمارية. كما أنه يمثل ذاكرة الأمة بكل ما فيها من أحداث على مر التاريخ تأثرت بالظروف الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والبيئية. (شيلز، 2004، ص 83)

فشواهد ومعاليم التراث المعمارية، المتجسدة في المباني والمدن التاريخية والمواقع الأثرية، تمثل الرمز المادي الذي يجسد تاريخ الأمم وتراثها الحضاري والعمراني بأبعاده التاريخية، والثقافية، والجمالية، والفنية، المؤثرة في وجدان الشعوب تستقي منه الأجيال ثقافتها، وخصائصها، وانتمائها الحضاري، مما يعزز هويتها الثقافية، إن قضية الحفاظ على التراث العمراني تمثل مكانا متقدما في سياق القضايا الثقافية التي تهتم دول العالم. فبعد الحفاظ على التراث والاهتمام به إيمانا من أن الجديد ينبثق عن القديم ويكون بذلك قاعدة ونقطة انطلاق لبناء الحاضر واستشراف المستقبل، فالتخلي عن التراث يعني التخلي عن الماضي والجذور وقطع الأصالة والنيل من التأصيل. (فضل الله، 2002، ص 122)، إن التراث الثقافي للمناطق التاريخية يظهر في سلوك أفرادها، وفي مجموعة من النظم التي لها دلالاتها الصادرة عن حياة الأفراد، لذلك فإن الرصيد الثقافي لهذه المجتمعات المحلية يعكس ثقافة منطقة بأكملها، وهو في حقيقة الأمر صورة مصغرة لنماذج الحياة، وإذا أردنا الخوض في الثقافة الشعبية فإننا نجد مجالات عديدة نذكر منها: العادات والتقاليد المعتقدات الفنون الأدب الشعبي، من العادات والتقاليد الشعبية التي تزخر بها أي منطقة في العالم، والاحتفالات بالمواسم وفصول السنة. هذه "العادات أو الطرائق الشعبية باعتبارها ميكانيزمات كبرى تنظم التفاعل الإنساني والتأثيرات المتبادلة التي يمارسها الناس كل على الآخر.

4- تعريف السياحة: تعرف السياحة بأنها "الصناعة العالمية المتكاملة للسفر والإقامة والمواصلات وسائر المكونات الأخرى شاملة للتأسيس والدعم، والتي تخدم وتشبع احتياجات ورغبات المسافرين".

كما تعرف بأنها "مجموعة من الأنشطة والخدمات والصناعات التي تتكون منها خبرة السفر، والنقل والمواصلات ومؤسسات الإطعام والشراب والمحلات ووسائل التسلية، وخدمات الضيافة الأخرى المتاحة للأفراد أو المجموعات التي تسافر بعيداً عن موطنها الأصلي، وحسب تعريف منظمة السياحة العالمية التابعة لهيئة الأمم المتحدة: هي نشاط السفر بهدف الترفيه، وتوفير الخدمات المتعلقة لهذا النشاط. والسائح هو ذلك الشخص الذي يقوم بالانتقال لغرض السياحة لمسافة ثمانين كيلومتر على الأقل من مسكنه. (خربوطلي، 2002، ص 57)، لقد شهد قطاع السياحة تطورا عالميا كبيرا وتغير مفهوم السياحة عما كان عليه في السابق، ليمتد إلى ميادين متنوعة ويشمل العديد من الأنشطة الإنسانية، وبذلك باتت تشكل صناعة السياحة منظومة متكاملة ومتشعبة من العلاقات التي تحتاج إلى رؤية سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية واضحة وشاملة

وتشريعات تستوعب هذا النشاط وتسهم في وضع آلية عمل تنظيمية لكل القطاعات، لأنها ستفعل كل الأنشطة المرافقة لها وتحديث تغييراً في خططها وبرامجها وسياساتها الخدمية والعمرانية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بما يسهم في إنجاح هذا النشاط وتحقيق المكاسب منها.

5- السياحة الثقافية: ترتبط المعالم الثقافية والأثرية بشكلها العام ونطاقاتها المتسعة والعريضة بمجالات التنمية السياحية، وتعددت أنماط السياحة المعنية بالتراث الثقافي، أو تلك التي تهدف إلى الإثراء بالقيم الثقافية والمعرفية والتاريخية للتجربة السياحية، وتوصف السياحة الثقافية بدقة أكثر بكونها سياحة تراثية في داخل نطاق السياحة البيئية حيث يكون التراث غاية في حد ذاته، ثم تطور المفهوم إلى السياحة الباحثة عن الأنشطة الثقافية، فتتخذ أشكال الرحلات الدراسية والفنية والثقافة لزيارة المواقع والمتاحف والآثار وحضور المهرجانات والمعارض وأي مظاهر ثقافية مادية أو غير مادية لثقافة المجتمعات، كما تسمى السياحة الثقافية بالسياحة الأثرية والتاريخية ويتم التركيز في هذا النوع من السياحة على زيارة دول تتمتع بمقومات تاريخية وحضارية. فالباحث الأساسي من السياحة الثقافية هو زيارة المواقع الأثرية والمعالم التاريخية والمتاحف، والتعرف على الصناعات التقليدية أو أي شكل من أشكال التعبير الفني وحضور بعض الفعاليات الثقافية، وضمن هذه المفاهيم صدر أول اعتراف رسمي بالسياحة الثقافية عام 1963م، عن المجلس الاقتصادي الاجتماعي في الأمم المتحدة لدعم "مفهوم الصداقة والتفاهم بين الشعوب"، وفي عام 1966، أعلنت منظمة اليونسكو "أن السياحة الثقافية تساهم في تدعيم مسيرة السلم"، ليتم في العام 1976 تبني المفهوم الأولي للثقافة السياحية في "بروكسل" وأهم بنودها، احترام التراث الثقافي العالمي والطبيعي الذي يجب أن يتقدم على أي اعتبار آخر على الأصعدة الاجتماعية السياحية والاقتصادية.

إن السياحة الثقافية التي كانت تعتبر على هامش برنامج السياحة العالمي، قد أصبحت اليوم عاملاً هاماً بل أساسياً بفضل الدور الاقتصادي الذي تلعبه، ففي السبعينات كانت نسبة السياحة الثقافية من مجمل الأنواع السياحية الأخرى حوالي 03 %، لتبلغ حسب الدراسات الأخيرة إلى ما بين 12-13 % وأحياناً حتى 21 % في المناطق الأكثر غنى بالتراث، فيما تجد منظمة السياحة العالمية بأن التراث والثقافة أصبحا يمثلان هدفاً لحوالي 40 % من الرحلات الدولية. (عطية، 2015، ص 23)

6- السياحة التراثية: تعرفها منظمة السياحة العالمية بأنها عملية توغل أو انغماس في التاريخ الطبيعي وتراث الإنسان وفنون وفلسفة ومؤسسات وأنظمة البلدان والأقاليم، وتعتبر السياحة التراثية إستراتيجية جاذبة لإنعاش الاقتصاد، حيث أظهرت الدراسات أن سياح التراث يبقون لفترة أطول وينفقون أكثر مقارنه مع الصنوف الأخرى من السياح، بالإضافة إلى أن تكاليف السفر في

السياحة التراثية أقل وبالتالي تتيح فرصة لعدد أكبر من الناس للقيام بها، هذا واهتمت منظمة "اليونسكو" بشكل خاص بالسياحة الثقافية من خلال إطار وضع السياسات الثقافية الوطنية، ليس فقط لأنها تساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وإعادة إحياء الصناعات الحرفية والمهن التقليدية، بل لأنها تؤمن فرص عمل للشباب وتحد من الهجرة، ولأنها تعتبر ميدانا ملائما لحوار الحضارات والثقافات، وتحافظ على معالم وممارسات ثقافية مهددة بالضياع. (خربوطلي، 2002، ص 34)

1.6. قصر بوسعادة: القصر القديم أو ما يعرف بـ«الحارات القديمة» فتقدر مساحتها بـ 27,14 هكتار، وعدد سكانها قارب 6 آلاف نسمة يسكنون ما يزيد عن 1100 مسكن، تم بناؤها في نهاية القرن الخامس عشر، ويعتبر قصر بوسعادة من القصور الصحراوية التي مازالت تحتفظ بجزء مهم من تراثها العمراني حيث اعتبر القصر النواة الأولى للمدينة وهو يغطي مساحه تقدر بـ 27.25 هكتار تشكل النسيج العمراني لقصر بوسعادة، المتأثر بالتقاليد الحضرية السائدة والنتائج عن عدة تفاعلات أهمها المؤثرات المناخية والعوامل الاجتماعية التي يسير عليها مجتمع القصر والمنبتقة أساسا من تعاليم الدين الإسلامي الداعي إلى ترسيخ مبادئ الحرمة واحترام الجار والتعاون والتماسك والنظافة، ولذلك بنيت أحياء وبيوت القصر بشكل متضام ومتراص إلى بعضها البعض وتظهر ككتله واحده ولم يكن الهدف من هذا النسيج الحماية من الرياح وأشعه الشمس فقط بل تعدى ذلك إلى أهداف اجتماعيه ودينيه كالتآزر والتعاون الذي يربط بين سكان بوسعادة، كما ترتبط الكتل البنائية للقصر بشوارع وممرات إلى القصر بشوارع وممرات موجهه في اغلبها من الشمال الشرقي إلى الجنوب الغربي وذلك لتفادي تعرضها وتعرض واجهات المنازل لأشعة الشمس لمدته طويله، كما ساعد هذا التوجه على الاستفادة من الرياح الشمالية المحملة بالرطوبة التي تعمل على تخفيض درجات الحرارة. (عداد، 2016، ص 280)

2.6. مواد البناء المستخدمة ومصادرها: إن الطبيعة في المناطق الصحراوية هي التي تفرض منطقه باستمرار على المعماري المحلي وما عليه إلا مجاراتها وتوجيهها لصالحه حيث لم يقتصر تأثيرها على تصميم وتخطيط المدن بل تعداه إلى فرض مواد بناء بعينها حتى يكون البناء ملائما وصالحا بهذه المناطق فاغلبه مواد البناء المستعملة في القصر تعتبر طبيعيه مستخرجه من البيئة المحلية حيث أن الجدران الخارجية للمباني في القصر تعتبر الفاصل الأساسي بين الفراغات الخارجية والداخلية أي أنها الوسيط الذي يتم من خلاله تقليل التأثيرات الناتجة من العوامل المناخية القاسية لتحقيق الراحة للسكان، فالطين المستعمل في صنائه الطوب والحجارة المستعملة في البناء والجير المستعمل في الجدران وغيرها كل مواد تتواجد بالمناطق المجاورة للقصر، والأخشاب المستخدمة

في التغطية كدعائم وعوارض وصناعه الأبواب يتم الحصول عليها من واحات النخيل المحيطة بالقصر بالإضافة إلى خشب العرعار والصفصافات. (حملوي ، 2006 ، ص18)، وعلى غرار كل المدن العتيقة، فإن أول ما بني في قصر بوسعادة، من قبل سيدي ثامر، هو الجامع المسمى "جامع النخلة"، وبنيت حوله سكنات، وأصبح يعرف بـ«حارة أولاد عتيق»، ثم تم اقتطاع أراض بمحاذاة حي أولاد عتيق لصالح تلاميذ وأتباع سيدي ثامر، وأصبح يعرف بـ«حارة العشاشة»، وعند ازدياد أعداد السكان ظهرت حارات "الزقم، الشرفة، لمامين". ويمثل قصر بوسعادة سبع حارات أو أحياء، لكل حارة مسجد لها ورحبتها وعينها وخصائصها ومميزاتها الاجتماعية، وهي: حارة أولاد أحمدية، حارة الشرفة، حارة الزقم، حارة المامين، حارة أولاد عتيق، وحارة الديار الجدد .

وتشكل المساجد مرفقا أساسيا ضمن الطابع التقليدي، إذ يعتبر المسجد العتيق نواة المدينة العتيقة، والذي بني في حدود سنة 1394 ميلادي، من قبل الولي الصالح سيدي سليمان بمعية سيدي ثامر وسيدي دهميم، على أنقاض قصر بفادة الذي شيده الرومان مركزا حربيا، وهدمه الوندال خلال غزوهم الإمبراطورية الرومانية، فسمي الحي والمسجد باسمه، مسجد القصر، وحي القصر، وكان المسجد منارة جهادية، نظرا لوجود قبور ثلاثة مجاهدين من أبطال المقاومة الشعبية.

ويشكل المسجد اليوم منارة علمية وسياحية بامتياز، وتم تصنيفه كـ«مسجد وطني، ويحتاج في الوقت الراهن إلى ترميم سطحه، وتعتبر "السقيفة" أحد أهم مميزات الطابع المعماري للمدينة العتيقة، وشاهد من الشواهد الباقية التي تحكي قصة المدينة، حيث كانت المدينة تضم 30 سقيفة، شكلت دعائم وهمزة ربط بين الشوارع والحارات. (الحسني، 2009، ص74)، لقد اشتهرت بوسعادة مثل بقية المدن الجزائرية التاريخية بفنون العمارة الإسلامية، وشهدت فيها المساجد والبناءات العمرانية نموا ملحوظا بل وبرزت من خلال هذا العمران أهمية الروح الإسلامية والطرز الهندسي الفاخر الذي تميزت به مساجد بوسعادة، كما هو الحال بمسجد زاوية الهامل ذي الطراز المعماري الرائع ومسجد النخلة العتيق الذي بناه الشيخ العالم سيدي ثامر. وقد استعمل البناؤون البوسعاديون في عمارتهم وسائل طبيعية كالنخيل والعرعار، ووظفوا ما لديهم توظيفا موفقا في بناء المساجد التي تقدم النموذج الأمثل في العمارة والمعمار الإسلامي بفنونه وزخارفه وطرزه الرائعة، ناهيك عن العلوم وفنون التحصيل المعرفي الذي تميزت به بوسعادة عبر تاريخها المجيد، ولا تزال بهذا الصدد زاوية الهامل معلما دينيا وحضاريا وفكريا يشع على المنطقة بعلومه ورجاله، ولا تزال زاوية الهامل راسخة البنيان وفيه لتدريس المبادئ القرآنية المتواصل على مر الأيام منذ تأسيس هذه الهيئة في عصر الأمير عبد القادر الجزائري، ولا تزال تتميز بالأصالة وحسن الضيافة وبالهدوء

في ممراتها المظللة والقبة التي تمثل قبر المؤسس ولها يرجع الفضل في تذكيرنا بعصور أخرى لا تزال تضيء دائما محملة بالإشعاع والعلم والفكر.

7. آليات واستراتيجيات الحفاظ على المعالم الثقافية والأثرية:

للمعالم الثقافية والأثرية أهمية كبيرة لما تمثله من رمزية تاريخية وحضارية، كما أن المعالم الثقافية والأثرية تعد ثروة لا تقدر بثمن، ولا تقتصر أهميتها على كونها رموزاً تاريخية، بل تمتد إلى كونها ركيزة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات، وحماية المعالم الثقافية والأثرية والمحافظة عليها تتطلب تعاوناً وتكاتف الجهود من مختلف الأطراف، سواء كانت هيئات حكومات، أو جمعيات أهلية أو منظمات دولية، أو حتى الأفراد. هذه بعض الآليات التي يمكن إتباعها للحفاظ على هذه المعالم الثقافية والأثرية

1.7. التوثيق والبحث العلمي:

- التوثيق الكامل: من المهم القيام بتوثيق جميع المعالم الثقافية والأثرية بشكل دقيق، باستخدام تقنيات مثل التصوير الرقمي، الطباعة ثلاثية الأبعاد، والمسح الأثري، يساعد هذا في إعادة بناء المعالم في حال تعرضت للتلف أو التدمير.

- البحث العلمي المستمر: يجب تشجيع الدراسات والأبحاث التي تركز على فهم أبعاد هذه المعالم، سواء كانت تاريخية أو ثقافية، لدعم الحفاظ عليها بناءً على أسس علمية دقيقة.

2.7. التشريعات والقوانين الصارمة:

- سن قوانين حماية: ينبغي سن قوانين صارمة لحماية المعالم الأثرية من التدمير أو النهب، مثل هذه القوانين قد تشمل فرض غرامات أو عقوبات على الأعمال التي تعرض هذه المعالم للخطر، سواء من خلال الأنشطة العمرانية أو التعدي غير القانوني.

- التعاون الدولي: التعاون بين الدول والمنظمات الدولية (مثل اليونسكو) يساعد في تعزيز الحماية القانونية للمعالم الثقافية والأثرية في مواجهة التهديدات العالمية مثل سرقة الآثار.

3.7. التوعية المجتمعية والتعليم:

- التثقيف والوعي: يجب نشر الوعي بين أفراد المجتمع المحلي حول أهمية المعالم الثقافية والأثرية وكيفية الحفاظ عليها، هذه التوعية يجب أن تبدأ من المدارس والمؤسسات التعليمية من خلال إعداد برامج متخصصة في التاريخ والثقافة المحلية.

- البرامج الإعلامية: يمكن للإعلام أن يلعب دوراً كبيراً في توعية الجمهور حول أهمية الحفاظ على المعالم الأثرية من خلال حملات توعية عبر وسائل الإعلام المختلفة التلفزيون، الإنترنت، ووسائل التواصل الاجتماعي.

4.7. التنمية المستدامة والحد من التأثيرات السلبية:

- مراعاة المناطق الأثرية عند التخطيط العمراني: يجب أن يترافق التطوير العمراني مع خطط لحماية المواقع الأثرية من التدمير، على سبيل المثال ينبغي على المشاريع العمرانية أن تُنفذ بحيث لا تؤثر سلباً على المعالم الثقافية المجاورة.

- السياحة المستدامة: السياحة يمكن أن تكون سيفاً ذو حدين، بحيث يجب أن تكون السياحة المرتبطة بالمعالم الثقافية منظمة متحكم فيها، حتى لا تؤدي الحشود السياحية إلى تضرر المعالم الأثرية والبنائات التاريخية، بحيث ينبغي وضع حد للأعداد المسموح بها من الزوار وتنظيم الجولات السياحية بشكل يحترم الموقع.

5.7. الحفاظ والصيانة المستمرة:

- الصيانة الوقائية: يجب إجراء أعمال صيانة وترميم دورية للمحافظة على المعالم الأثرية من عوامل الزمن والتعرية، على سبيل المثال يمكن ترميم الآثار باستخدام مواد مشابهة للمواد الأصلية أو إجراء التعديلات اللازمة للحفاظ على استدامتها.

- إعادة تأهيل المواقع: في بعض الأحيان قد تتعرض المعالم الأثرية لأضرار كبيرة نتيجة الحروب أو الكوارث الطبيعية، في هذه الحالات، ينبغي إجراء مشاريع إعادة تأهيل شاملة بمشاركة فرق متخصصة في الحفاظ والترميم.

6.7. التكنولوجيا والابتكار:

- استخدام التقنيات الحديثة: من خلال استخدام التقنيات الرقمية الحديثة مثل المسح بالليزر (LIDAR)، الطباعة ثلاثية الأبعاد، والتصوير بالأشعة تحت الحمراء، يمكن الكشف عن تفاصيل دقيقة في المواقع الأثرية لم تكن مرئية بالطرق التقليدية، هذه التقنيات تساهم في الحفاظ على المعالم من خلال التوثيق الدقيق وإعادة بناء المواقع بشكل افتراضي، ويمكن استخدام التكنولوجيا لرصد وتوثيق التغيرات التي تطرأ على المعالم الأثرية، مثل مراقبة التأثيرات المناخية أو الزيادة في عدد الزوار، هذه البيانات تساعد في اتخاذ القرارات المناسبة بشأن الحفاظ على المواقع.

7.7. التعاون بين المؤسسات الحكومية والأهلية:

- الشراكة بين الحكومات والمنظمات الأهلية: إن تعاون الجهات الحكومية مع المنظمات غير الحكومية والمحلية يمكن أن يساهم في تحقيق نتائج فعالة في الحفاظ على المعالم الأثرية، مثل هذه الشراكات تساعد في توفير التمويل والتوجيه المطلوب للمشاريع.

- المشاركة المجتمعية: إن إشراك المجتمعات المحلية في عملية الحفظ يعزز من تأثير الإجراءات المتخذة، عندما يشعر السكان المحليون بملكية المعالم الثقافية وضرورة الحفاظ عليها، سيكون لديهم دافع أكبر لحمايتها.

8.7. الحماية من الأنشطة غير القانونية:

- مكافحة سرقة الآثار: من المهم تطوير استراتيجيات لمكافحة سرقة الآثار، سواء من خلال تطبيق قوانين رادعة أو التعاون مع المنظمات الدولية لمراقبة تجارة الآثار غير القانونية.

- التفتيش والرقابة: يجب توفير آليات رقابة مشددة على المواقع الأثرية، مع تفتيش المواقع بشكل دوري للتأكد من عدم تعرضها للتخريب أو النهب.

9.7. التمويل والدعم المالي:

- دعم عمليات الترميم: الحفاظ على المعالم الثقافية يتطلب تمويلاً مستمراً. يمكن تخصيص جزء من العائدات الناتجة عن السياحة الثقافية لدعم مشاريع الصيانة والترميم، كما يمكن البحث عن شراكات مع المؤسسات الدولية أو الخاصة لدعم جهود الحفاظ. وهناك نوعان من الطرق للحفاظ على المعالم الثقافية والأثرية بشكل عام، حفاظ وقائي، بمعنى التعامل مع الوسط المحيط للآثار (البيئة، الرطوبة والحرارة والإضاءة، الفضاءات الخارجية... الخ)، والحفاظ التدخلي، بمعنى إضافة شيء إلى الأثر، أثناء المعالجة، أو إزالة شيء منه، ومن هذا المنطلق فإن الحفاظ على المباني التقليدية يعني التدخل بإضافة شيء أو إزالة شيء منه بأقل قدر من الإضافة أو الإزالة، فلا تزيد إلى الحد الذي نخسر معه ملامح الأصالة الباقية، ولا تقل إلى الحد الذي يمكن معه أن تتدهور حالة الأثر بحيث يستبدل به مبنى جديد، وتعني الحماية حسب نظم وتشريعات منظمة اليونسكو، العمل اللازم لبقاء معلم تاريخي أو تراثي. ويستخدم هذا المفهوم عادة فيما يتعلق بالحماية المادية للمواقع التاريخية والتراثية والحماية القانونية، التي تستند إلى التشريعات التخطيطية، هي تلك التي تهدف إلى ضمان الدفاع ضد أي معالجة قد تضر بمواقع التراث العمراني وتوفير مبادئ توجيهية لإجراءات المعالجة اللازمة الصحيحة، إن الاهتمام المعالم الثقافية والأثرية يكون نتيجة للأوضاع التي آلت إليها مختلف المرافق والمواقع الأثرية الناتج عن عوامل متعددة ومختلفة أهمها:

- الدمار الذي لحق بالآثار التاريخية والمعالم الثقافية والأثرية، بالإضافة إلى المخاطر الطبيعية والبشرية.

- الإهمال وسوء أعمال الترميم والصيانة، وقلة الوعي لدى المواطنين بأهمية المعالم الثقافية والأثرية، ومحاولة الهدم المتسارع للمواقع والمعالم الثقافية والأثرية وتشويهها ومن ثم طمسها. لذلك فصيانة المعالم الثقافية والأثرية تقوم بصورة رئيسية على مبدأ أساسي يتمثل في حماية هذه المواقع، والحفاظ عليها من عوامل التلف الطبيعية والبشرية، وأيضا العمل على حصر التراث العمراني، وتوثيقه، والتعريف به داخليا وخارجيا. إضافة إلى تخطيطه والاهتمام به وتجهيزه للعرض، كمورد من موارد التنمية السياحية الثقافية، بغرض صناعة السياحة والاستثمار السياحي في التراث المعماري.

- تحقيق روح الانتماء للمعالم الثقافية والأثرية، والعمل على إعطائها وظيفة في حياة المجتمع المحلي بإتباع سياسة التنمية السياحية المستدامة، التي تسعى إلى جعل حماية التراث المعماري جزءا لا يتجزأ من برامج الخطط الاستراتيجية في الدول، والعمل على حماية المعالم الثقافية والأثرية وعرضها والتعريف بها ونقلها للأجيال القادمة، كما يجب تبني السياسات والتشريعات والمعايير الدولية، التي تعمل على الحفاظ على المعالم الثقافية والأثرية وإدارتها، بصورة علمية فاعلة، والعمل على نشر الوعي الثقافي بأهمية المعالم الأثرية (التاريخية، والثقافية، والفنية، والاقتصادية) بين المواطنين وزوار مواقع التراث المعماري على السواء.

- إشراك المجتمعات المحلية في عملية إدارة المعالم الثقافية والأثرية والمحافظة عليها، مع السعي لإنشاء جمعيات تعمل على نشر ثقافة حماية مواقع التراث المعماري.

- تشجيع ملاك بعض المعالم الأثرية للحفاظ عليه والاعتزاز به.

- تطوير الأبحاث والدراسات العلمية والفنية بطريقة تمكن من مواجهة المخاطر والمهددات، التي تواجه المعالم الثقافية والأثرية.

- التأهيل والتدريب للعاملين في إدارة المواقع بغرض رفع القدرات واكتساب المهارات، خاصة في مجال الحماية والإدارة، ونشر الوعي بأهمية مواقع التراث المعماري.

- إعداد برامج للترميم والصيانة كجزء من خطة إدارة مواقع التراث المعماري لمعالجة مخاطر الأنشطة الطبيعية والبشرية.

8. وظائف الهيئات المكلفة بإدارة الآثار التاريخية المعمارية (مديرية السياحة):

- التخطيط: يعد التخطيط في إدارة المعالم الثقافية والأثرية، القاعدة التي تقوم عليها الوظائف الإدارية الأخرى، وهو وسيلة وليست غاية، ويشمل التخطيط في إدارة المعالم التاريخية والأثرية:

وضع أهداف إدارتها، وكذلك وضع ميزانية الإدارة التقديرية، ووضع برامج العمل، ويعمل التخطيط على تنظيم عمل إدارة المعالم الثقافية والأثرية.

- التنظيم: وهو القيام على توجيه جهود مشتركة لتحقيق الأهداف المخطط لها سلفا. ويعرف التنظيم أيضا على أنه الوظيفة الإدارية التي تمزج الموارد البشرية والمادية، من خلال تصميم هيكل تنظيمي لإدارة المعالم الثقافية والأثرية وتحدد مهامه وصلاحياته بناء على التخطيط المعدة عليها، ونشاط المشروع التراثي، وتجميع أوجه النشاط المتشابهة في وحدات إدارية طبقا للأسس والمبادئ المخطط لها، ثم تحديد المناصب والوظائف الرئيسة، ومستواها في التنظيم والعلاقات بين تلك الوظائف لتوضيح خطط الإدارة، والاتصال الرأسي والأفقي داخل إدارة الحفاظ على المعالم الثقافية والأثرية، ويعد التنظيم وسيلة لتحقيق أهداف المشروع التراثي وليس هدفا في حد ذاته.

- التوظيف والتأهيل: تعد الموارد البشرية من أهم الموارد في مشروع إدارة الحفاظ على المعالم التاريخية والأثرية وهي مطالبة باختيار وجذب العاملين من الموظفين المؤهلين والفنيين والحرفيين والمرممين وأمناء المتاحف المختصين كل في مجاله، لصيانة المعالم التاريخية والأثرية والمحافظة عليهم، لملء الأماكن الشاغرة فيها من خلال التوظيف.

- التوجيه: بمجرد الانتهاء من صياغة خطط لإدارة المعالم التاريخية والأثرية وبناء هيكلها التنظيمي وتوظيف العاملين فيها، تكون الخطوة التالية في العملية الإدارية هي توجيه العاملين لتحقيق الأهداف المخطط لها سلفا، ويقصد بها توجيه المرؤوسين ليقوموا بالأعمال المطلوب تنفيذها طبقا للخطّة، التي تم وضعها في إطارها التنظيمي المعتمد.

- الرقابة والمتابعة: تهدف الرقابة إلى التأكيد من أن التنفيذ أو العمل أو نشاط المرؤوسين مطابق للأهداف الموضوعّة في الخطّة، لذلك ترتبط الرقابة بوظيفة التخطيط، والغرض الأساسي من الرقابة هو تحديد مدى نجاح وظيفة التخطيط، وتتضمن وظيفة الرقابة قياس وتصحيح أداء المرؤوسين والموظفين عن طريق مقارنة الأداء الفعلي بالأداء المتوقع في الخطّة الموضوعّة.

- التقييم: التقييم من الوظائف المهمة في إدارة التراث المعماري، فحماية المعالم التاريخية والأثرية تتطلب تقييم كل المراحل والخطوات الداعمة للحفاظ على هذا التراث وصيانتة. (فضل الله، 2002، ص113)

9. القيمة الاجتماعية للتراث التاريخي المعماري:

تساهم عملية صيانة المعالم التاريخية والأثرية والحفاظ عليها في زيادة الوعي لدى المجتمع المحلي من خلال البرامج والفعاليات التي تقام في مواقع التراث العمراني، والاحتكاك بالزوار،

واكتساب معارف ومهن جديدة. هذا إضافة إلى أن الخدمات والمرافق والدورات التدريبية التي تنشأ لمساندة الاستثمار في مواقع التراث العمراني تسهم في تنمية المجتمع المحلي وتحسن من دخل أفرادها. كما أن الاستثمار في المعالم التاريخية والأثرية يسهم في تحقيق التوازن الإقليمي بين المناطق؛ إذ تضم معظم هذه المناطق الكثير من القرى التاريخية والمدن التراثية والأسواق والأبنية التي لا يزال معظمها بحالة جيدة بحيث يمكن إعادة تأهيلها واستثمارها، وبالتالي إتاحة فرص العمل للمجتمعات المحلية في تلك المناطق، والحد من ظاهرة الهجرة السكانية من الريف والقرى الصغيرة إلى العاصمة والمدن الكبيرة، وما يترتب عليه من مشاكل خلخلة توازن التركيبة الديموغرافية؛ فاستقرار السكان نتيجة ارتباطهم بوظائفهم المشار إليهما من قبل كان من ثمار مشاريع إعادة تأهيل واستثمار قرى ومباني التراث العمراني التاريخية.

وبناء على ما سبق يمكن استخلاص النتائج التالية:

واقع الآثار التاريخية المعمارية بمنطقة بوسعادة: تعاني المواقع الأثرية ببوسعادة جملة من أخطار تهددها حيث أن ما نسبته 26% على الأقل من مساكن المدينة العتيقة عرفت تدهورا كبيرا، حيث ومن بين 1448 مسكن هناك حوالي 400 مسكن مهدد بالانهيار ومهجور وذلك بسبب الإهمال، أما المساكن غير اللاتقة التي حالتها متردية فتمثل 66 % من نسبة المساكن المشغولة حسب إحصائيات سابقة لمديرية السياحة للولاية، كما ولحق بأغلب المساحات والمساكن التشويه على مستوى النمط المعماري التقليدي في العديد من الأبنية، بسبب غياب إستراتيجية علمية في الحفاظ على الطابع المميز لهذه المدينة.، كما ويحتاج المسجد في الوقت الراهن إلى ترميم سطحه. الذي يوجد في وضع خطير، وإعادة الاعتبار له كمعلم تاريخي شاهد على تاريخ منطقة بأكملها، وضرورة الانتباه إلى الخطر الذي تشكله المساكن المحيطة بالمسجد، نظرا لهشاشتها وانهيار أجزاء منها، ما يحتم إعادة ترميمها بما يضمن الحماية للمسجد، ولم تسلم السقيفة هي الأخرى من الضياع والإهمال، بعد أن سقطت من مشاريع الترميم لسنوات جعلها عرضة للانهيار، حيث هدمت 7 سقيفات في وقت سابق بأحياء حارة الشيخ الميلود، و«زقاق الكوش»، ولم يبق منها غير 10 سقيفات هي الأخرى تصارع الزمن والإهمال، على غرار سقيفة بن عبد الله وسقيفة العشاشة، وينتظر من السلطات المحلية التدخل لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من هوية المدينة وتاريخها.

إن المعالم التاريخية والأثرية بمنطقة بوسعادة تتعرض للكثير من المشكلات والتي تؤثر سلبا سواء على الصورة البصرية أو الحالة المادية أو عليهما معا، وأيا كان نوع هذه المشكلات التي تتعرض لها، فهو بالتالي يؤدي إلى ضياع وتخريب وتدمير هذا التراث سواء على المدى القريب أو البعيد. ولتجنب هذه النهاية الحتمية وللحفاظ على هذا التراث لا بد من تحديد أسباب التدهور، والمشكلات

التي تعاني منها. ومن أهم المشكلات هي غياب الصيانة، بالإضافة إلى بعض الصعوبات الإدارية والقانونية.

جهود الرعاية الحكومية في مجال صيانة المعالم التاريخية والأثرية بمنطقة بوسعادة والمحافظة عليها: تبقى الجهود التي تبذلها مديرية السياحة بالولاية التابعة لوزارة السياحة رغم أهميتها غير كافية لحماية الآثار التاريخية والاهتمام بها والمحافظة عليها وعرضها والتعريف بها ونقلها للأجيال القادمة. ولنتجاوز المشكلات السابقة لآبد من:

- ضرورة التحرك الفوري من قبل وزارة الثقافة والسياحة لترميم وصيانة المعالم التاريخية والأثرية بالمنطقة قبل أن تصبح أثرا بعد عين، ويجب ضرورة المحافظة على النمط المعماري التقليدي للمنطقة من خلال اعتماد استراتيجيات علمية في عملية الترميم للحفاظ على الطابع المميز لهذه المدينة، و تتميز العمارة بمنطقة بوسعادة بالأصالة والدقة والجودة والجمال، حيث أسهمت في تأكيد الهوية الحضارية والشخصية القومية وتفردت بذوق رفيع عكست ثقافة المجتمع الحضارية في أعماق التاريخ، كما عبرت عن مرجعية اجتماعية ذات رموز غنية بمضامينها ومحتوياتها، كما أبرزت مهارة الإنسان البوسعادي في التعامل مع مواد الطبيعة المحيطة به، لكي يصوغ منها إبداعاته.

- إن المحافظة على الموروث المعماري والثقافي للمنطقة، يقتضي دراسته من المختصين والدارسين من منظور اجتماعي وثقافي وتراثي واقتصادي لهذه الإرث وإظهار جماليته وقيمه والتأكيد على هويته وإثراء الذاكرة الثقافية من خلل التعريف العلمي بهذا التراث، هذا وتتعرض المواقع الأثرية والتراثية في المنطقة للكثير من المشاكل، والتي تؤثر سلبا سواء على الصورة الجمالية أو الحالة المادية أو عليهما معا. وأيا كان نوع هذه المشكلات التي تتعرض لها، فهو بالتالي يؤدي إلى ضياع وتخریب وتدمير هذه المعالم التاريخية والأثرية سواء على المدى القريب أو البعيد. ولتجنب هذه النهاية الحتمية وللحفاظ على هذا التراث لا بد من تحديد أسباب التدهور، والمشكلات التي يعاني منها، و تشكل المواقع الأثرية التاريخية والتراثية المعمارية في المنطقة جزءا من قلب المدينة وتمثل أحد شرايين الحياة الاجتماعية اليومية، فضلا عن كونها إرثا ثقافيا محليا ذا طابع عمراني ومعماري متميز يعكس قدرة المعماري آنذاك على صياغة مفردات معمارية وأنماط بنائية وفقا لمعطيات المحيط، كما أنها ثروة تمثل قيمة حضارية تضاف إلى التراث الإنساني العالمي، ولا تزال هذه المواقع تقاوم التحديات بل وتؤدي دورا اجتماعيا وثقافيا هاما في حياة المدينة، كما تشكل معالم حضارية مما يجعلها مقصدا سياحا يمكن استثماره كمورد اقتصادي يساهم في المحافظة على هذا الموروث واستمراره.

10. خاتمة:

على الرغم من الجهود المبذولة من طرف المصالح الحكومية ممثلة في مديرية السياحة بالولاية ومختلف الهيئات الولائية والبلدية في مجال صيانة المعالم التاريخية والأثرية والمعمارية بمنطقة بوسعادة والسعي للمحافظة عليها، إلا أن هذه الجهود رغم أهميتها تبقى قاصرة وغير كافية لحماية هذا الموروث التاريخي والحضاري الكبير، لأن العديد من مواقع ومعالم التراث الأثري والحضاري في منطقة بوسعادة تتعرض للتدهور ولتهدم نسبة كبيرة منها بفعل العوامل الطبيعية والبشرية، وهو ما أفقدها العديد من سمات عناصرها المعمارية والجمالية، لذلك فإننا نمي النفس أن يكون هذا البحث إضافة أخرى للفت انتباه المسؤولين والقائمين على الشأن الثقافي والأثري من أجل الاهتمام أكثر بهذا الصرح الحضاري والأثري الكبير والمحافظة عليه والتعريف به من أجل بقائه وإيصاله للأجيال القادمة.

11. قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

- شيلز إدوارد، 2004، التراث تأصيل وتحليل من منظور علم الاجتماع، تر: أحمد الجوهري وآخرون، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، القاهرة.
- عابد الجابري محمد، 1976، التراث والحدثة دراسات ومناقشات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت
- تيزيني طيب، 1976، من التراث إلى الثورة، ج 1، ط 1، دار ابن خلدون، بيروت.
- عبد الرزاق الحلي علي، 2002، دراسات في المجتمع والثقافة والشخصية، دار المعرفة، الجامعية، مكننتوش، روبرت، بانوراما الحياة السياحية، ترجمة محمد شحاتة، المجلس الأعلى للترجمة، الجزيرة، القاهرة.
- خربوطلي صلاح الدين، 2002، السياحة صناعة العصر، دار حازم، دمشق
- الهيئة العامة للسياحة والآثار، 2013، أبحاث وتراث دراسات في التراث، ط 3، مطابع السروات، الرياض.
- الزهراني عبد الناصر، 2012، إدارة التراث العمراني، الجمعية السعودية للدراسات الأثرية، جامعة الملك سعود، الرياض.

- الفراهيدي الخليل بن احمد، دت، معجم العين، تح: مهدي المخزوعي وإبراهيم السامرائي، ج1، مكتبة لبنان، بيروت
- ابن منظور، دت، لسان العرب، تح: عبد الله علي الكبير وآخرون، ج3، دار المعارف، القاهرة.
- قاسمي الحسني عبد المنعم، الطريقة الخلوتية الرحمانية: الأصول والآثار، رسالة دكتوراه في العلوم الإسلامية غير منشورة، جامعة الجزائر.
- نطور عبد القادر، 2009، الأغنية الشعبية في الجزائر المنطقة الشرقية أنموذجا، رسالة دكتوراه غير منشورة في الأدب العربي الحديث، جامعة قسنطينة، كلية الآداب لجزائر.
- محمد مصطفى الهمشري، 1996، الطابع المحلي في تصميم القرى السياحية بمنطقة الغردقة السياحية، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، آلية الهندسة، مصر،
- علي بسيوني، 1983. إحياء التراث الحضاري في الفكر الإسلامي المعماري، المجلة المعمارية، العدد الثاني، جمعية المهندسين المعماريين، القاهرة، ص254-276
- نبيل فيصل موسى، 2013، أثر الاستثمار السياحي على التواصل الحضاري للمجتمع، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد السادس والثلاثون، العراق، ص 98-112
- أحمد خلف عطية، 2015، تنمية الحرف اليدوية التقليدية والأسواق التراثية كمدخل لتعزيز السياحة الثقافية الواقع والتحديات وآفاق التطوير في سورية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية سلسلة العلوم الهندسية، المجلد 53، العدد 05، ص177-196
- خميسي سعدي، 2017، نظرات تاريخية على واحة بوسعادة قبيل الاحتلال الفرنسي 1814 – 1849، مجلة البحوث التاريخية، العدد1، جامعة محمد بوضياف، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، ص132-158
- عداد محمد الشريف، 2016، القصور الصحراوية الجزائرية بين الحلول التقليدية والاستدامة العمرانية، مجلة البحوث العراقية، العدد 23، جامعة الكوفة، بغداد، ص89-108
- علي فضل الله، 2002، تصميم البرامج التدريبية لحماية الآثار الإسلامية، ندوة الآثار في المملكة العربية السعودية حمايتها والمحافظة عليها، الرياض، المجلد الأول، العدد01، ص218-242